دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية

دراسة تطبيقية في مصرف أربيل للإستثمار و التمويل في محافظة السليمانية

به ناز أحمد محى الدين[1] ، نياز عثمان صالح [2]

[1] قسم المحاسبة، معهد السليمانية التقني، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

[2] قسم إدارة الأعمال، معهد السليمانية التقني، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص: - يهدف هذا البحث الى بيان دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية بشكل عام و تطبيقها على مصرف أربيل للإستثمار و التمويل بشكل خاص، و بيان أهمية المعلومات التي يقدمها التحليل المالي للإدارة . إذ يعتبر التحليل المالي أداة مهمة تساهم في عمليات التخطيط المالي السليم في المصارف التجارية، فيجب على المدير المالي في المصارف الوقوف على المركز المالي قبل التفكير في وضع السياسات المتعلقة بعمليات التخطيط و التوقعات المستقبلية ، تم الحصول على البيانات المستخدمة في البحث من التقارير السنوية المنشورة و القوائم المالية لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل في محافظة السليمانية حول نشاطها للفترة من سنة 2018 الى نهاية سنة 2020 و كذلك المواقع الألكترونية للمصرف المعني. و تبين نتائج البحث بأن نسبة تداول الموجودات و المطلوبات كانت جيدة خلال السنوات(2020،2018) ،و هذه النسبة تعطي درجة عالية من الأمان لأصحاب الودائع و المستثمرين، ولكن إنخفضت هذه النسبة خلال سنة (2019)، على المصرف أن تغير من سياساتها بزيادة موجوداتها لمعالجة هذه الحالة ، و إن نسبة الديون الى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث كانت منخفضة و هذا مؤشر يدل على إنخفاض الديون والأعباء و المخاطر المالية التي يتعرض لها المساهمون و الدائنون، و توفر لهم الإستقرار و الأمان ، و كذلك ، أن نسبة تغطية الفوائد الى إجمالي الربح كانت مرتفعة خلال سنة (2018) وهذا يدل على قدرة المصرف على تغطية إلتزاماته ،و إنخفضت هذه النسبة خلال السنوات(2019-2020)، ويعود السبب في ذلك الى تحقق المصرف خسارة خلال السنوات المذكورة سابقا"، و أهم ما توصي بها الباحثتان: ضرورة الإهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من أهمية في الإطلاع على البيانات التي تحتويها القوائم المالية ، و التعرف على المركز المالي للمصارف، فمن خلاله يتم تحسين الأداء المالي ، و إمكانية المصرف على زيادة موجوداته مقارنة بالمطلوبات وذلك من أجل تحقيق أعلى نسبة تداول لتمكنه من الوفاء بإلتزاماته، بالإضافة الى ضرورة قيام المصرف بإستثمار أمواله في مجالات مختلفة، و توظيف أمواله عن طريق منح السلف و القروض.

الكلمات الدالة- التحليل المالي ؛الأداء المالي ؛ النسب المالية؛ المصارف التجارية.

المقدمة:

تتزايد يوما" بعد يوم أهمية التحليل المالي في عصرنا الحديث، و يعود السبب في ذلك الى تعاظم دور أسواق رأس المال و تعدد الأدوات المالية المتداولة فيها و دخولها يما يعرف بعصر العولمة ، و تزايدت معها أهمية المؤشرات المالية الواجب توفرها للمستخدمين في هذه الأسواق، كما أن إتساع و كبر حجم شركات متعددة الجنسية و ما ترافقه من توسع في الأنشطة التي تمارسها تلك الشركات، أصبحت من الضروري على إدارات تلك الشركات و المتعاملين معها الحصول على معلومات و مؤشرات مالية حديثة بإستمرار لكي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية . نظرا" لإدخال وسائل و أساليب حديثة في تسيير عمليات المصارف التجارية بإعتبارها هي النواة الأساسية المكونة للإقتصاد الوطني و حسب المفهوم النظامي فإن المصارف عبارة عن مؤسسة مالية تلعب دورا" فعالا" في التنمية الإقتصادية مع الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة داخل المصرف ، ومن الأدوات التي تستخدمها المصارف و تعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم هو التحليل المالي الذي يتم من خلاله فحص السياسات المتبعة من جانب المصرف خلال فترات متعددة من نشاطها لتحديد جوانب القوة و الضعف منها بهدف معرفة المركز المالي للمصارف التجارية والتأكد من دقة و صحة ما يحتويه القوائم المالية من بيانات للإستفادة منها في إتخاذ القرارات كما أن عملية التحليل المالي لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي(الميزانية) فقط ، و التي تعكس لنا الوضع المالي للمصارف فحسب و إنما يهدف الى ضرورة قيام المصارف بممارسة نشاطها بشكل تحسن من أداء أنشطتها بما يتلائم مع إمكانياتها.

ولتحسين أداء أي وظيفة من وظائف المصارف سواء أكانت مالية أو تجارية تواجه الإدارة إشكالية إختيار أو إ نتقاء الأساليب المناسبة ، فإن تحسين الأداء يعتمد أساسا" على قدرة الإدارة على إختيار أفضل و أحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

المبحث الأول
منهجية البحث و دراسات سابقة

أولا": منهجية البحث:

1- مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

1- هل يمكن أن يكون التحليل المالي أداة فعالة تساهم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية؟

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 10، العدد 3(2024) ؛ عدد الصفحات (14)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v10n3y2024.pp47-60

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 26 آذار 2024؛ قُبل في 2 أيار 2024؛ نُشرت في 21 تموز 2024؛

البريد الإلكتروني للمؤلف : banaz.muhealddin@spu.edu.iq, nyaz.osman@spu.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2024 به ناز أحمد محى الدين، نياز عثمان صالح. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

و من خلال هذا السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمصرف خلال الفترة الزمنية من 2018 الى 2020 ؟

2- كيف يتم تقييم كفاءة الأداء المالي للمصرف خلال الفترة الزمنية من 2018 الى 2020؟

2- أهمية البحث:

تكتسب أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- يعتبر التحليل المالي إحدى الأدوات التي تلاقي أهتماما" كبيرا" من قبل الإدارة و المحاسبة في المصارف التجارية.

2- يساهم التحليل المالي في عملية مراقبة و تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بما يخدم المستخدمين و المتعاملين معها.

3- إن إستخدام النسب المالية في التحليل ، تقيس مدى إستجابة المصرف لمتطلبات التطوير و تحسين أداءه المالي. والعمل على رفع مستوى كفاءة الإدارة بما يتلائم مع تحقيق أهدافه.

3-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث على تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

1- دراسة الوضع المالي للمصرف و التعرف على أهم المؤشرات و الأدوات المالية التي تساعد في تقييم نتائج القرارات المالية خلال الفترة من 2018 الى 2020.

2- -تقييم مستوى كفاءة الأداء المالي للمصرف خلال الفترة من 2018 الى 2020..

4-فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث و أهدافه يمكن إدراج الفرضيات الآتية و المتمثلة في:

1- تساهم عملية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

2- يتم تقييم الأداء المالي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية في المصارف التجارية.

5- أسباب إختيار الموضوع:

1- الرغبة في التعرف على أدوات التحليل المالي و مدى تأثيرها على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية.

2- دراسة حالة المصارف التجارية و التعرف على واقع المركز المالي له.

6- حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم إجراء هذا البحث خلال سنة 2018-2022

الحدود المكانية: إقتصر هذا االبحث على عينة مصرف أربيل للإستثمار و التمويل بمحافظة السليمانية.

7-طريقة و أسلوب البحث:

لتحقيق أهداف البحث و إختبار الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال إستخدام مصادر و مراجع علمية من الكتب و الأبحاث و مواقع التواصل الإجتماعي (الأنترنيت) و المجلات المحكمة و الدوريات و الإطلاع على آخر المستجدات العلمية المتعلقة بموضوع البحث لجمع المعلومات . أما في الجانب العملي : تم الإعتماد على المنهج التحليلي و دراسة الحالة بإستخدام النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمصرف بالإطلاع على التقارير السنوية و القوائم المالية لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل بمحافظة السليمانية.

ثانيا": عدد من الدراسات السابقة

1- عدد من الدراسات العربية:

هناك كثير من الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي ودراسات أخرى ركزت على الأداء المالي وتم تطبيقه في بيئات مختلفة (عراقية وعربية و أجنبية) ، و من أهمها : **دراسة (شتات،2023)**، الموسومة ب (دور إستخدام التحليل المالي في تقييم إستمرارية الشركات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات ، هدفت هذه الدراسة الى دراسة دور إستخدام التحليل المالي في تقييم إستمرارية الشركات في الأردن و يتمثل إستخدام التحليل المالي بالنسب المالية (نسب السيولة ، و نسب النشاط و نسب الربحية، و نسب المديونية ، و نسب توقع السوق) في تقييم إستمرارية الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات، و إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في الأردن و عددهم 543 مدقق، كما بينت نتائج الدراسة إنه يوجد هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في إستخدام التحليل المالي بإ ستخدام النسب المالية (نسب السيولة ، و نسب النشاط و نسب الربحية، و نسب المديونية) على تقييم إستمرارية الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات ، و أنه لا يوجد أثر إيجابي على إستخدام التحليل المالي بإستخدام نسب توقع السوق على تقييم إستمرارية الشركات من و جهة نظر مدققي الحسابات. و في ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة في الإهتمام بعملية التحليل المالي في مكاتب التدقيق بإستخدام النسب المالية لما له من دور كبير في وضوح الوضع المالي للشركات في الأردن، و كما أوصت الدراسة بالإهتمام بالتحليل المالي بإستخدام النسب المالية (نسب السيولة ، و النشاط ، و الربحية و المديونية) لأنه يفيد في تقييم إستمرارية الشركات من قبل مدققي الحسابات و مستخدمي البيانات المالية من ملاك و مستثمرين و مقرضين يعطي مؤشرا" إيجابيا" عن مدى تقييم إستمرارية الشركات.

و تناولت دراسة **(جدو و ميهوب،2021)** الموسومة ب (تقييم كفاءة و فعالية الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية)، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010-2019). هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، و العمل على معرفة كيفية مساهمة النسب المالية في تحديد كفاءة و فعالية أدائها ، فتم إختيار مجموعة من البنوك الأمريكية و القيام بحساب و تحليل نسبها المالية بالإعتماد على قوائمها المالية للفترة (2010-2019). و تم التوصل الى أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالفعالية من خلال الربحية المحققة و في ظل توظيفها لمواردها الداخلية و الخارجية بكفاءة عالية، بالإضافة الى إتباعها نظام المديونية. و من خلال ماسبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها : على البنوك أن تعمل على توظيف مواردها الداخلية و الخارجية دون إفراط، أي إستغلال الموارد بالشكل الذي يحقق أكبر ربح و دون الإخلال بأمانها؛ كذلك على البنوك ترك نسب أمان كافية تسمح لها بمواجهة المخاطر و كسب ثقة المستثمر و هذا ما يزيد من جلب الودائع.

2-عدد من الدراسات باللغة الإنكليزية:

وتناولت دراسة **(Nataraga&others,2018)** الموسومة ب (الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في الهند: تحليل الإنحدار المتعدد) ، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الأداء المالي لبنوك القطاع الخاص المختارة في الهند، أما الأهداف الخاصة فتتمثل في: قياس الأداء الداخلي للبنوك بإستخدام ROA ،و فحص الأداء القائم على السوق بإستخدام Tobins Q، وكذلك لدراسة و فهم مقدار دخل البنك الذي يتم إرجاعه كعائد على حقوق المساهمين . وتوصل الباحث الى أن (ROA) معدل العائد على إجمالي الأصول يمكن أن يوفر للبنوك أداة قيمة لقياس التقدم الذي تحرزه مقابل

الأهداف الداخلية المحددة سلفا" ، و يمثل (Tobins Q) نسبة القيمة السوقية لراس مال البنك الى تكلفة إستبدال رأس مال البنك تم تصميمه من خلال خمسة متغيرات: مخاطر الإئتمان ، و إدارة الأصول ، و الكفاءة التشغيلية ، و حجم البنك ونسبة الدين . و يعد العائد على حقوق الملكية (ROE) أحد نسب الربحية الرئيسية التي تشير إلى مقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين . يقيس ربحية البنك من خلال الكشف عن مقدار الربح الذي يحققه البنك من الأموال التي استثمرها المساهمون.

كما جاء في دراسة (**Suresh & others,2020**)، الموسومة ب(دراسة تحليل الأداء المالي بالإشارة الى شركة سوبر أوتو فورج المحدودة)، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على الأداء المالي للشركة من خلال التعرف على نقاط القوة و الضعف لدى الشركة والطريقة التي من خلالها توضع الإجراءات المحاسبية النظرية موضع التطبيق العملي.الذي يشير الى ما إذا كانت المنظمة تتحسن أو تزداد سوءا" في السنوات الماضية، و يهدف الى تحليل السيولة و أيضا" حول موقف الربحية.في الشركة. و يمكن ملاحظة التغييرات من خلال مقارنة الميزانية العمومية في بداية الفترة و في نهايتها و ستساعد هذه التغييرات في تكوين رأي حول التقدم الذي أحرزته الشركة في أداءه المالي. و يتضمن هذا المشروع أيضا" تحليل بيان الحجم المشترك و البيان المقارن و تحليل الإتجاه الذي تم إستخدامه لفحص الأداء المالي و كذلك لتقديم إقتراحات لتحسين التدفق المالي للشركة.

فبالنسبة للدراسة الحالية تعد مكملة و مضافة لمسيرة البحوث و دراسات سابقة في مجال التحليل المالي و دوره في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية ، و يتضح مما سبق الإطلاع علية و عرضه من عدد الدراسات السابقة إنها تناولت موضوع التحليل المالي و الأداء المالي و تم تطبيقه في مجالات و بيئات مختلفة عن الدراسة الحالية ، فضلا" عن إختلاف نوع المؤسسة ونوع الأنشطة التي تمارسها وكذلك هناك إختلاف في مجتمع و عينة الدراسة، و أهم مايميز الدراسة الحالية عن دراسات سابقة الذكر بأنها لاتوجد دراسة مشابه تناولت دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي مطبقة على مصرف أربيل للإستثمارو التمويل في إقليم كوردستان العراق/ محافظة السليمانية.

المبحث الثاني
الإطار النظري للبحث

أولا": التحليل المالي و تطوره التأريخي

1-التطور التأريخي للتحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر إذ إستعملت المصارف و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها بالإعتماد على كشوفها المحاسبية ، إضافة الى ذلك فإن الأزمة الإقتصادية التأريخية التي و قعت مابين الفترة (1929-1933) كان لها أثر إيجابي في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التخمينات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي.(عبدالقادر و محمد،2017: 7)

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتحليل المالي فهو الأساس الذي يمكن من خلاله التعرف على المركز المالي الحالي للمصرف قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و يعتمد التحليل المالي على البيانات التأريخية التي تظهر في قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، و عليه يعتبر أداة مهمة للكشف عن نقاط الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة التي تؤثر على ربحية المصرف.(الزهراء والزهرة،2022: 170)

2- مفهوم التحليل المالي و تعريفه

عرف التحليل المالي بتعريفات عديدة أختلفت بإختلاف المنهج العلمي المتبع من قبل الباحثين ، هناك من يرى بأنه" عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن الوحدة الإقتصادية للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات و تقييم الأداء للوحدات التجارية و الصناعية و الخدمية في الماضي و الحاضر، فضلا" عن تحديد أية مشكلة مالية و تشغيلية موجودة، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ، و يتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع و تبويب للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر بما يتلائم مع عملية إتخاذ القرار.(حمزة و خلف، 2023 :417) .

و التحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به و فهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج الى إلمام كبير بالمحاسبة و الإقتصاد و الظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل و إدارتها و قدرات هذه الإدارة.

و من هذا المنطلق يمكن النظر الى التحليل المالي على الحكم النابع من المعرفة و الخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على إسس محددة، و يؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.(عجيزة ،2023: 6)

و يرى (Ramachandran&others,2019:596) بأن التحليل المالي هو عملية تحديد نقاط القوة المالية و نقاط الضعف في الشركة من خلال تحديد العلاقة بين عناصر الميزانية العامة و حساب الأرباح و الخسائر ، كما أنه يساعد في التنبؤ على المدى القصير و المدى الطويل و كذلك تحديد النمو بمساعدة التحليل المالي.

وعليه ترى الباحثتان بأن التحليل المالي هو إستخدام البيانات المالية لتحليل المركز المالي للشركة و أداءها ، و تقييم الأداء المالي للمصارف بما تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات في المستقبل .

3- أهمية التحليل المالي و أهدافها

تكمن أهمية التحليل المالي في مدى المساهمة في تحقيق الأهداف لأي منشأة و كالآتي:(عبدالرؤوف والعرابي،2022 :13).

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، و بغض النظر عن طبيعة الأنشطة التي تمارسها لتزويد متخذي القرارات بالمؤشرات الضرورية لإتخاذ القرارات الرشيدة؛

2-يساعد التحليل المالي على تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة الى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المصارف من الإنحرافات المحتملة؛

3-يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمصارف من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، و بالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة؛

4-يساعد التحليل المالي على تقييم أداء المشروع من حيث الموارد المستثمرة و النتائج المتحققة (التكلفة و المنفعة)، كما و تحدد الإستخدام غير الفعال للموارد المالية بما في ذلك تحديد الأخطاء في تخصيص النفقات و الإيرادات.

5- يساعد في تمكين المصارف من رسم أهدافها و سياستها المالية و التشغيلية و بالتالي يضمن إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الإقتصادي.(محمد و بنية،2019 :4).

و الهدف الأساسي للتحليل المالي هو الحصول على المؤشرات المالية الأكثر أهمية و ذات الصلة التي تزود إدارة المصارف بصورة مالية موضوعية و معقولة (kaldybekova,2018: 10) .و التي تعتبر من أهم الأسس التي يستند عليها المصارف في إتخاذ القرارات و توصف قدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل للموارد و عليه فإن التحليل المالي يسعى الى تحقيق الأهداف الآتية:

(يمينة و الخالدية،2017 :7) و (عبود،2013، :92)

1. تقييم الوضع المالي للمصرف.
2. -تقييم نتائج قرارات الإستثمار و التمويل.
3. تحديد الإنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
4. الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
5. تحديد الفرص المتاحة أمام المصرف و التي يمكن إستثمارها.
6. التنبوء بإحتمالات الفشل التي تواجه المصرف.
7. يعتبر التحليل المالي مصدرا" للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
8. متابعة الأخطار المالية التي قد تواجه المصارف، بسبب السياسة المستخدمة في التمويل.(الدباس،2022 :1429).

و عليه **ترى الباحثتان** بأن أهداف التحليل تبرز في معرفة دور و فاعلية إستخدام التحليل المالي في تقييم إستمرارية المصارف في إقليم كوردستان العراق ، كما و في الوقت نفسه تساهم في تزويد الإدارة و المستثمرين ببيانات مالية تساعدهم في إتخاذ القرارات.

4-أنواع التحليل المالي

إن للتحليل المالي أنواعا" مختلفة تبوب وفق أسس معينة و من أهمها كالآتي:(عقيلة وفاطمة،2022 :8-9)

1- **حسب البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعدا" زمنيا" يمثل الماضي و الحاضر و بناءا" عليه يمكن تبويبه من حيث علاقته بالزمن الى:

أ-التحليل الرأسي: حيث تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة المقارنة في صورة نسب مؤية.

ب-التحليل الأفقي:يتم دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة. بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية الصرف لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية و تلاحظ فيها ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لإستخراج المؤشرات التي توضح مدى التغيير في تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التأريخية التي مضت على المصرف و مقارنة السنة التي يراد فيها إستخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

ت- التحليل بالنسب المالية: و يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و أكثرها شيوعا"، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل

(الميزانية العامة ، حساب النتيجة ، و جدول التدفقات النقدية).

2- **حسب الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي إستنادا" الى الجهة القائمة بالتحليل الى:

أ- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل امصرف نفسه و لغايات معينة تطلبها المصرف، وغالبا" ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المصرف في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به أطراف خارج الصرف، و يهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الأطراف القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية لتقييم المركز الإئتماني له و قدرته على الوفاء بإلتزاماته.

3- حسب الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل: يمكن تبويبها الى:

أ-التحليل المالي قصير الآجل: قد يكون التحليل رأسيا" أو أفقيا" و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المصارف في الأجل القصير ، و غالبا" ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المصارف في الأجل القصير على تغطية إلتزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

ب- التحليل المالي طويل الآجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة الى تغطية إلتزامات طويلة الآجل للمصارف ،بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند إستحقاقها، ومدى إنتظام المصرف في مواعيد توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المصارف في الأسواق المالية، و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق إستخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الآجل و بين التحليل طويل الآجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الآجل ومجالات إستخدامها.

4-**حسب الهدف من التحليل المالي:** تبويب التحليل المالي إستنادا" الى الهدف من التحليل الى:

أ-التحليل لتقويم قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماتها في الأجل القصير

ب- التحليل لتقويم قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماتها في الأجل الطويل.

ت-التحليل لتقويم ربحيةالمصرف.

ث-التحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمصرف.

ج-التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات إستخدامه.

5-حسب المدى الذي يغطيه التحليل: و يمكن تبويبه الى:

أ- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المصرف لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب-التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا" من أنشطة المصرف لفترة زمنية معينة أو أكثر.

5-مقومات التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات و المبادىء لتحقيق أهدافه ، و من أبرز هذه المقومات و هي كالآتي:

(الشيخ ،2009 :9)

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.

2- تحديد الفترة المالية التي يغطيها التحليل ، و توفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها.

3- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول الى أفضل النتائج و بأسرع وقت ممكن.

4- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي لكي يمكن من إستخدامها بصورة سليمة ، بمعنى أن يؤدي التحليل الى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.

5- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالمصرف، بالإضافة الى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا" من الناحية العلمية و العملية و قادرا" على تفسير النتائج التي يتوصل إليها في المستقبل.

6-مراحل التحليل المالي :

إن التحليل المالي يمر بمراحل متعددة و هذا يعتمد على أهمية ونوعية التحليل و من أهم هذه المراحل نلخصها في الآتي:

(عبد الرؤوف و العرابي،2022 :12-13)

1- تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا" أن يقوم المحلل المالي بتحديد الهدف المراد تحقيقه ، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة؛

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

3- إختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها إستخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الإقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب؛

4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

5- التوصل الى الإستنتاجات: تتم عملية الإستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الإلتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛

6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الإقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

7-معايير التحليل المالي:

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ، و من أهم هذه المعايير كالآتي: (اللحام و عزريل،2016: 305).

1- المعيار المطلق: و يقيس كفاءة أداء المصرف في الأجل القصير، و يأخذ المعيار قيمة ثابتة في ضوئها نقارن القيمة للمصرف مع هذه القيمة.

2- معيار الصناعة: و يستخدم هذا المعيار لقياس وضع المصرف ضمن القطاع الذي تعمل به المصرف، كما يمكن أن يكون المعيار على مستوى نوعية النشاط.

3- معيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقا" و ضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول اليها ضمن خطة ، و عليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

4- المعيار التأريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء امصرف للسنوات السابقة، أو لسنة الأساس، و هذا المعيار يعكس مدى تطور في أنشطة و فاعليات المصرف.

5- معيار الملائمة: و تعنى قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي سيتخذه المستخدم بخصوص تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، و كذلك تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها.(كبسور و آخرون،2019 :122)

8- النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

عند قيام المحلل بتحليل المركز المالي لأي منشأة لابد من إستخدام عدد كبير من النسب المالية و التي يمكن تقسيمها الى مجموعات متعددة منها: (رشوان،2018 :281) و (Niroula,2012:23-24).

1-نسب السيولة: و تهدف الى تحليل و تقييم الأصول المتداولة و المطلوبات المتداولة بهدف الحكم على قدرة المصارف على الوفاء بالإلتزامات الحالية و المتداولة قصيرة الآجل و يتم إحتسابه كالآتي : **الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة**.

2-نسب الربحية: تعتبر نسبة الربحية مقياسا" جيدا" و مؤشرا" لجميع الأداء التشغيلي في الشركة ، وهو مقياس لكفاءة التشغيل التي يمكن من خلالها قياس نسبة الربحية و يتم إحتسابه كالآتي: **نسبة الربحية = صافي الربح/الإستثمارات الإجمالية**.

3-نسب المديونية (الرفع المالي): و يعد الرفع المالي من أبرز نسب المديونية و هي توضح الهيكل التمويلي للمصرف سواء من حقوق الملكية أو القروض و يتم إحتسابه كالآتي: **مجموع الديون/ مجموع الأصول.**

4-نسب النشاط: يهتم بقياس كفاءة إدارة الأصول و يستخدم للحكم على مدى فاعلية إستخدام المصارف لمواردها و يتم إحتسابه كالآتي: معدل دوران إجمالي الأصول = **صافي المبيعات/ متوسط مجموع الأصول**.

5-نسب السوق: و هي النسب التي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكون من أسهم الصارف و ما تحققه تلك الأسهم من عوائد و يتم إحتسابه كالآتي: **القيمة السوقية للسهم/حصة السهم من صافي الربح**.

6-النسب الإستثمارية:لبعض المستثمرين إهتمامات و تحليلات خاصة تتركز في الغالب على حالة السهم في السوق من النسب و المعدلات المالية الملائمة لأغراض هؤلاء المستثمرين.(الزبون،2010 :113)

7-نسبة المخاطر و الملاءة المالية: و كثيرا" ما تستخدم نسب المخاطر و الملاءة لتقييم سلامة المصارف ، و هذه النسب تعتبر أدوات قيمة لتحليل مواقف البنك الحالية و المستقبلية من الإستقرار المالي لأنه يرتبط بين نسبة المخاطرة التي تقاس بواسطة الإنحراف المعياري و يتم إحتسابه كالآتي: **الإنحراف المعياري/ متوسط الحسابي للقيم.** (Majeed&Abida,2021:11).

9-مصادر معلومات التحليل المالي

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي الى مصدرين و هما: (الخيري، 2013: 45)

1-مصادر داخلية:

و هي مصادر من داخل المؤسسة و التي تتمثل بالمعلومات المحاسبية و الإحصائية و الإدارية و الإقتصادية.

2-مصادر خارجية:

و تتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشأة و لعل أبرزها أسواق المال و مكاتب السماسرة و هيئات البورصة و الصح المتخصصة و المجلات و دوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط و وزارة الإقتصاد و وزارة المالية و أجهزة الأحصاء.

بلإضافة الى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية و الأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة المراد إجراء تحليل لها، بالإضافة الى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب و الرسوم الكمركية و سواها، كذلك ينبغي معرفة الضروف الإقتصادية من كساد و تضخم و غيرها.

10- محددات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة مهمة للوصول الى حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المصرف من قبل المحلل، رغم أن المدى الذي يحاول المحلل الوصول اليه لمعرفة الحقيقة تحكمها مجموعة من العوامل ومن أهمها ما يلي: (كبسور و آخرون،2019: 123)

1-التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستخدمة في إعداده، و لكن كثيرا: ما يعمل المحللون في ظل قلة المعلومات أو الإعتماد على معلومات غير دقيقة مما يؤثر على دقة النتائج.

2-كمية و نوعية المعلومات المتاحة: و ذلك لأن الكمية و النوعية لهما أثرا" مباشرا" في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد ، و تؤدي الى الإقتراب من الوضع الحقيقي.

3-مدى إستمرارية إستعمال الأساليب و القواعد المحاسبية لأن تغيير الأساليب سيؤدي الى تغيير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركا" لأبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعا" في الخطأ.

4-محدودية مؤشرات الإتجاه ، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي و المستقبل فإذا إنخفضت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني إستمرار هذا الإتجاه في المستقبل.

5-إختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الإستنتاج الدقيق.

دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المصارف التجاري

ثانيا": مدخل الى الأداء المالي

1- مفهوم و تعريف الأداء المالي.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المصارف، إذ يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس الأداء المالي و بيان مدى تحقيق الأهداف المرسومة ، و يعبر الأداء المالي عن أداء المصارف ، إذ أنه الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المصرف،

و يساهم في تهيئة الموارد المالية و تزويد المصارف بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختافة و التي تساعد على تلبية رغبات و إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.(السنيدي ،2015 : 31) نقلا" عن (عبدالرؤوف و العرابي ،2022 :15).

لقد أصبح الأداء المالي السليم تحديا" كبيرا" برزت في العصر الحديث ، حيث تتميز المصارف بالتقدم التكنلوجي و المنافسة العالمية على ودائع المستهلكين و تغيير السياسة النقدية، مما يزيد من السيولة و الربحية و الملاءة المالية للمصارف. (Palamalai & Britto,2017:2134)

و يرى (بلغالي،2017: 3) بأن الأداء المالي يتمثل في: قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

مما سبق قوله فإن الأداء المالي يتسم بالآتي: (حبيب،2020: 59)

1-الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل.

2-الأداء المالي أداة تدارك الإنحرافات و المشاكل التي قد تواجه المؤسسة و تحدد نقاط القوة و الضعف.

3-يعتبر آلية فعالة و أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة.

4-يعتبر أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة.

5-الأداء المالي وسيلة لجذب المستثمرين للتوجه في الإستثمار في المؤسسة.

وترى الباحثتان بأن الأداء المالي: عبارة عن نتيجة جميع العمليات و الأنشطة المالية التي يقوم به المصارف بشكل تقيس الأداء الأساسية لتطوير الخطط الإستراتيجية و تقييم مدى إنجاز المصارف للأهداف المراد تحقيقه

2- أهمية الأداء المالي

يعطي الأداء المالي الأولوية الكبرى من قبل الإدارة في المصارف التجارية إذ يساهم في معرفة و ضعها المالي وبيان مدى قدرتها لمواجهة المنافسات الشديدة التي تواجهها في الأسواق المالية ، إذ يهتم الإدارة في قياس الأداء المالي للمصرف و معرفة المركز المالي له بما تساعده على التنبوء بإستمرار في المستقبل ، وهناك مجموعة من النقاط تبين أهمية الأداء المالي نلخصها في الآتي: (الهلالي، 2022: 29)

أ- يبين الأداء مدى تحقيق التنسيق بين مختلف أقسام المصرف.

ب- إن المراجعة المستمرة للأداء تساعد على إجراء التعديلات بشكل مستمر.

ج- يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية لغرض إتخاذ القرارات التخطيطية و الرقابية.

وترى الباحثتان بأن الأداء المصرفي له أهمية بالغة لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة التي تمارسها المصرف تتوافق مع المباديء و القواعد و الأسس السليمة بشكل تراعي تحسين المستوى الإقتصادي للبلد ، و في الوقت نفسه تساهم في وضع المؤشرات و المعايير اللازمة في مواكبة التطور في العمل المصرفي.

3- أهداف الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي يسمح بقياس الأنشطة المالية للمصارف من جهة ، و من جهة أخرى يسمح بالحكم على الكفاءة في إستغلال مواردها المتاحة ، وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في الآتي .(بوشلاغم ،2020 :188)

أ- السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بإلتزامات قصيرة الأجل؛

ب- كفاءة المصارف في إستخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛

ج- قدرة المصارف على تحقيق أرباح كافية و قادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛

د- قدرة المصارف على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع.

4- معايير الأداء المالي:

من الضروري القيام بتحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغيير النسب المالية للمصارف ،لأن الحكم على طبيعة تغيرها بمرور الزمن يعتمد على إمكانية قيام المستفيدين على مقارنتها مع معيار معين، و هناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية نذكرها في الآتي: (ليندة ومريم،2020 :56).

أ- المعايير التأريخية: و تحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية و الإستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

ب- المعايير المطلقة: و تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المصارف و تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مصرف معين مثل: نسبة التداول(2) مرة و النسبة السريعة(1) مرة.

ج- المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، و هي معايير تمثل متوسط " " لأداء القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة ، خاصة و أن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات و الخصائص.

د- المعايير المستهدفة: و هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة من خلال تنفيذ الموازنات(الخطط) و بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرر أوجه الإبتعادات بين الأداء الفعلي و المخطط و بالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

5- مجالات الأداء المالي

تتمثل مجالات الأداء المالي في الآتي:(ليلية و منى، 2021: 26-27)

أ- الربحية:

هناك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال متمثلة بنسب الربحية و التي تقيس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ، وتستخدم أيضا" للحكم على مدى إستخدام المصرف لموجوداتها بكفاءة ، و من أهم هذه النسب هامش الربح الإجمالي ، هامش الربح التشغيلي ، هامش الربح الصافي ، العائد على الإستثمار و العائد على حقوق الملكية.

ب- المركز السوقي:

و يشمل االحصة السوقية التي تشير الى نسبة الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.

ج- الإنتاجية:

وتشير الى بيان العلاقة بين مخرجات المصرف من السلع و الخدمات و بين مدخلاتها، و تعتبر الإنتاجية مقياسا" لمدى الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج من موارد و طاقات مادية و بشرية متاحة بما يضمن لها تحقيق أهدافها المرسومة.

د- قيادة المنتجات:

و تمثل بقيام الإدارة العامة بتقويم التكاليف و الجودة و المركز السوقي لكل منتج و المنتجات الحالية و المنتجات المخطط لها.

هـ- تنمية الأفراد و إتجاهات العاملين:

يعتبر أحد مجالات الأداء المهمة بالمصرف و يتم قياسه عن طريق جمع تقارير مالية لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المصرف في تلبية الإحتياجات الحالية و المستقبلية من الأيدي العاملة، كما يتم قياسه عن طريق إستقصاءات الموجه للأفراد و دورات العمل.

و- المسؤولية العامة:

تقوم المصرف في هذا المجال بوضع مقاييس تتلائم مع طبيعة أو بيئة المحيطة بها بهدف إبراز نجاحها في تحمل مسؤولياتها تجاه العاملين و الموردين و المجتمع.

ي- الموازنة بين أهداف المدى القصير و المدى البعيد:

و هنا تقوم المصرف بإجراء دراسة عميقة بخصوص التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح و الإستقرار الإقتصادي في المستقبل.

6- العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الأنشطة الرئيسية لنجاح المصارف و إستمرارها و ذلك لقدرتها على تحديد الصعوبات التي تواجهها ، و التي تؤثر على مدى القيام بأعمالها، و تحديد مصادر هذه الصعوبات و تحليلها و إتخاذ قرارات مناسبة بشأنها، تقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي الى الآتي : (فارس، 2017 :44-45) ، (الكبيسي،و قضاة، 2015: 134).

أ- القدرة على السداد: و تعكس قدرة المصرف على سداد إلتزاماتها، من قروض و فوائدها في تأريخ إستحقاقها، و ذلك عن طريق مقارنة أعباء القرض بالتدفق النقدي المتوقع للمصرف للسنوات القادمة ، حيث يتأثر الأداء المالي الجيد للمصرف بقدرتها على سداد إلتزاماتها ، و إحتمال تعرضها لمخاطر الإفلاس.

ب- المرونة: و تعكس قدرة المنشأة على الإستمرار في ظل تغير الظروف(و هي قدرة المنشأة على التحول من مصدر تمويل لآخر، دون حدوث تأثير سلبي على أداء المنشأة).

ج- السيطرة: وهي قدرة المصرف على ممارسة الرقابة على عناصر رأس المال، و ذلك عن طريق الإحتفاظ بسيطرتها الإدارية على المنشأة، و الناتجة من قدرتها على الإحتفاظ بنسبة أسهم الما

لكين القدامى، و تجنب إصدار أسهم جديدة، حتى لا تفقد جزءا" من سيطرتها و تفضيلها للتمويل بالإقتراض.

د- الهيكل التنظيمي: يقصد بالهيكل التنظيمي الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمصرف و أعمالها، وتحدد فيه الصلاحيات و المسؤوليات و تبادل المعلومات، و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المصرف من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح من خلال تحديد المسؤوليات و الأعمال و الأنشطة التي ينبغي القيام بها و من ثم تخصيص الموارد اللازمة لها لتسهيل عملية إتخاذ القرار المناسب.

هـ- التكنلوجيا : نظرا" لأن التكنلوجيا تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر، فإنه يجب على المصارف تحديد نوع التكنلوجيا الملائمة لطبيعة عملها و منسجمة مع أهدافها ، و التكيف معها و إستعابها و ذلك بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء مما يؤدي الى زيادة الأرباح.

و- رضاء العملاء : و يعني إهتمام المصرف برضاء العميل، عن طريق تقديم خدمات ما بعد البيع الأمر يؤدي الى جذب عملاء جدد، مما يؤدي بدوره الى زيادة الأرباح و تحسين الأداء المالي، كما يؤدي الى إنخفاض معدل دوران العملاء، و بالتالي إنخفاض تكلفة إحلالهم.

وترى الباحثتان أن عملية قياس الأداء المالي يتم عن طريق جمع و تحليل المعلومات عن الأداء الفعلي للأنشطة التي يقوم به المصارف، و توفير التغذية العكسية بما تساهم في تحديد نقاط الضعف و القوة و تحسن من أداءها المالي في الوقت الحاضر و في المستقبل.

المبحث الثالث
الجانب التطبيقي

أولا":: نبذة مختصرة عن المصرف

1- تأسيس المصرف

يقع المقر الرئيسي للإدارة العامة للمصرف في مدينة أربيل و له فروع في بغداد والسليمانية و زاخو و دهوك ، تأسس المصرف رسميا" كشركة مساهمة خاصة في 2009/4/20 برأسمال مقداره (50) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة ش-69202-01 في 2009/4/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات و حصل على ممارسة العمل المصرفي في 2010/6/24 بموجب كتابي البنك المركزي العراقي المرقمين 45/3/9 و 46 في 2010/6/24، كما و يقع مقره الرئيسي و إدارته العامة في محافظة أربيل ، ولديه فروع في بغداد و زاخو(دهوك) . (تقرير مجلس إدارة المصرف،2020: 10)

2- تطورات رأسمال المصرف

-بدأ المصرف عمله برأسمال مقداره (50) مليار دينار.

-تم زيادة رأسمال المصرف من (50) مليار الى (100) مليار ، و قد أكملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات العدد 12912 في 2010/6/9.

-تم زيادة رأسمال المصرف من (100) مليار الى (150) مليار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات العدد 18251 في 2012/9/4.

-قررت الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2012/11/24 زيادة رأسمال المصرف من (150) مليار الى 0(200) مليار.

-تم زيادة رأسمال المصرف الى (265) مليار دينار خلال عام (2013) بموجب كتاب دائرة التسجيل للشركات العدد(20695) في 2013/8/18. (تقرير مجلس إدارة المصرف،2020: 10)

3-الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للمصرف

عمل المصرف خلال فترة ممارسته العمل المصرفي على تحقيق أهدافه الرئيسة في تقديمه أفضل و أحسن و أرقى الخدمات المصرفية لزبائنه و تقديم التسهيلات و الإئتمانات النقدية و التعهدية للمساهمة في تنمية الإقتصاد العراقي و إقليم كوردستان من خلال المشاركة الفعالة في جميع قطاعات الإقتصاد منها القطاع الصناعي و الزراعي و التجاري و الإسكان و التعمير و الصحة ...الخ.(التقرير السنوي للمصرف،2020: 11)

-كما و يعمل على رفع معدلات النمو الإقتصادي، لذلك يواكب المصرف جميع المستجدات التي تحدث في السوق المصرفية العراقية و الأجنبية و يعمل على تطبيق أرقى المعايير الدولية في إدارة عمله المصرفي.

-إمتلاك أحدث التقنيات و الوسائل الألكترونية المتقدمة وفقا" لأعلى معايير الرقابة و الحوكمة.

-الوصول الى أعلى معايير الحوكمة و الشمول المالي في تقديم الخدمات و المنتجات المصرفية.

-تطوير و إبتكار السياسات التسويقية و التمويلية اللازمة لتحقيق أعلى عائد على حقوق الملكية

4- الأنشطة التي يقدمها المصرف لزبائنه

1- فتح الحسابات الجارية و حساب التوفير.
2- قبول الودائع النقدية لمدة (ثلاثة أشهر، ستة أشهر،سنة)
3- تنظيم الحوالات الصادرة الخارجية و الداخلية بعملة الدينار العراقي و الدولار الأمريكي و اليورو.
4- قبول الحوالات الواردة الخارجية و الداخلية بعملة الدينار العراقي و الدولار الأمريكي و اليورو.
5- فتح الإعتمادات المستندية (إستيراد-تصدير) بعملة الدينار العراقي و الدولار الأمريكي و اليورو.
6- منح الإئتمانات النقدية بعملتي الدينار العراقي و الدولار الأمريكي..
7- إصدار خطابات الضمان الخارجية و الداخلية بكل أنواعها بعملتي الدينار العراقي و الدولار الأمريكي.
8- إصدار السفاتج و الصكوك المصدقة بعملتي الدينار العراقي و الدولار الأمريكي.
9- بيع و شراء العملات الأجنبية.
10- خضوع الحسابات و البيانات المالية للمصرف للتدقيق من قبل شركة تدقيق دولية وفق المعايير الدولية.

5- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن مصرف أربيل للإستثمار و التمويل قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعرض البيانات المالية منذ سنة (2017)، كما إنه أعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التأريخية في تقييم الممتلكات و المباني و المعدات و الموجودات الأخرى بدلا" من إعادة التقييم و قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) في سنة (2020) و حسب تعليمات البنك المركزي العراقي ، علما" بأن المصرف قام بتطبيق المعيار بالتعاون مع شركة عراقنا للإستشارات.

(المصدر: تقرير مراقب حسابات المصرف في 2021/9/6).

ثانيا": تحليل الأداء المالي لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل في السليمانية/ مساهمة خاصة

1-تحليل الموجودات

الجدول (1)

مكونات الموجودات لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)

السنة	النقد	نسبة النمو%	الإستثمارات	نسبة النمو%	المدينون	نسبة النمو%	القروض و السلف	نسبة النمو%
2018	353,128,412	----	789437	----	86455	----	158421612	----
2019	326,335,808	%7.6-	789474	%0.005	1217740	%1.31	150772160	%5-
2020	296,826,857	%9-	789474	0	339871	%72-	177897645	%18

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة المركز المالي و التقارير السنوية لمراقب الحسابات.

يبين الجدول(1) أن رصيد النقود في عام (2020) بلغ (296.8) مليار دينار مقارنة بالعام السابق الذي بلغ رصيد النقد

(326.3) مليار دينار بمقدار إنخفاض نسبة النمو من (-7.6) الى (-9%) في عام (2020)، و يعود السبب في ذلك الى إنخفاض معدل الودائع المودعة من قبل العملاء لعدم إستقرار دخل الفرد من جهة و إحتفاظ البنوك بنسبة (42%) من أمواله كسيولة و عدم القيام بتوظيف تلك الأموال. و في الوقت نفسه كانت الإستثمارات المالية في سنة (2019) بنسبة نمو (0.005%)، و هي نسبة منخفضة جدا" ، و في سنة (2020) لم يحدث أي تغيير في الإستثمارات حيث بلغ (789,4) الف دينار و لم يسجل أي نسبة للنمو ، و يعود السبب في ذلك بأن المصرف لم يقوم بتوضيف أ مواله في حوالات الخزينة وحوالات البنك المركزي ، و كذلك لم يساهم في أسهم شركات محلية مدرجة و غير مدرجة في سوق الأوراق المالية ، و بلغت رصيد و القروض و التسليفات في عام (2020) بمقدار (177,8) مليار دينار بالصافي بعد تنزيل الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقارنة بالسنة السابقة و بنسبة النمو(18%) وهذه تعتبر نسبة مرتفعة ، و يعود السبب في ذلك الى قيام المصرف بتمويل المشاريع الصغيرة و قصيرة الآجل

خلال العام ، مقارنة بالعام (2019) حيث بلغ رصيد القروض (150،7) مليار دينار و نسبة النمو في

إنخفاض بنسبة (-5%) . و فيم يخص رصيد المدينون فقد بلغ (1,217) مليون في عام (2019) و بنسبة النمو (1,3%) بسبب الزيادة في تقديم سلف للمنتسبين في حين كانت في عام (2020) إنخفضت رصيد المدينون الى (339,8) و بنسبة (-72%) و يعود السبب في ذلك الى أن المصرف لم يساهم ي تقديم القروض و السلف بشكل نهائي.

3- تحليل المطلوبات

الجدول (2)

المطلوبات لمصرف أريبل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018،2019،202)

السنة	الإلتزامات من ضمنها الودائع	نسبة النمو%	الودائع	نسبة النمو%	حقوق الملكية للمساهمين	نسبة النمو%	رأس المال	نسبة النمو%
2018	260,376,073	----	194,765,802	----	12,377,469	----	277,377,469	----
2019	247,124,739	%5-	176,702,425	%9-	8,492,805	%31-	269,596,073	%3-
2020	236,570,064	%4-	134,695,960	%24-	10,684,200	%26	275,684,200	%2

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة المركز المالي و التقارير السنوية لمراقب الحسابات.

يبين الجدول(2) مطلوبات المصرف للسنوات(2018,2019,2020)، و بما أن الودائع تمثل النسبة الأعلى من الموارد المالية الخارجية للمصرف ، تساهم في تمويل إستثماراته ، نلاحظ بأن رصيد الودائع لسنة (2020) كانت مرتفعة حيث بلغت(10,684,200) و بنسبة النمو(26%) بسبب إرتفاع حجم الودائع ، بينما نلاحظ بأن نسبة النمو في سنة (2019) إنخفضت بنسبة (-31%) و يعود السبب في ذلك الى إنخفاض حجم الوداع حيث بلغت (8,492,805). و في الوقت نفسه ترى بأن حقوق ملكية المساهمين لسنة (2020) مرتفعة أيضا" و بنسبة النمو (2%) و يعود السبب في ذلك الى إرتفاع حجم رأس المال , مقارنة بسنة (2019) حيث بلغت نسبة النمو بالإنخفاض بنسبة (-3%) بسبب إنخفاض مقدار رأس المال و عدم و جود فائض متراكم.

3- تحليل قائمة الدخل

الجدول (3)

الايرادات و المصاريف لمصرف أريبل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)

السنة	الإيرادات	نسبة النمو%	الفوائد الدائنة	نسبة النمو%	المصروفات	نسبة النمو%	مصروفات الفوائدالمدينة	نسبة النمو%	المصاريف التشغيلية	نسبة النمو%
2018	21,431,735	----	11,470,228	----	18,694,576	----	513,995	----	1,758,348	----
2019	19,689,666	%8-	11,477,937	%0,1	23,586,398	%26	558,171	%9	1,077,790	%39-
2020	15,233,261	%22-	7,670471	%0.3-	28,615,308	%21	745,983	%34	2.107,147	%96

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات.

يبين الجدول(3) أن إجمالي إيرادات المصرف إنخفض في عام (2020)، إذ بلغ (15.2) مليون مقارنة بسنة (2019) إذ بلغ إيرادتها (19،7) ، و إزدادت نسبة النمو بالسالب من(-8% الى -22%) في السنتين على التوالي, و في الوقت نفسه تبين أن إجمالي المصاريف إزدادت أيضا" في عام 2020 الى(28.6) مليون مقارنة بسنة (2019)، إذ بلغ مصروفاتها (23،5) مليون ,و نسبة النمو إنخفضت من (26% الى 21%) في السنتين على التوالي ، كذلك نتيجة مقارنة الفوائد الدائنة بإجمالي الفوائد المدينة تبين أن مقدار الفوائد الدائنة أقل من إجمالي الفوائد المدينة خلال السنتين، إذ بلغ الفوائد الدائنة في سنة(2019) مقدار (11,5) مليون دينار و إنخفض الى (7,7) مليون دينار في سنة (2020) ، و نسبة النمو إنخفضت من (0,01، -0,03) على التوالي ، و في الوقت نفسه نرى بأن الفوائد المدينة أزدادت في سنة (2020) إذ بلغ(746) ألف دينار و نسبة النمو (34%) بينما نرى بأن الفوائد المدينة في سنة(2019) بلغ(558) ألف دينار ، و نسبة النمو(9%) ، لذلك حقق المصرف خسائر صافية بتأريخ الميزانية خلال السنوات (2019-2020) على التوالي ، مقارنة بالأرباح التي تحققت خلال سنة (2018)

4- تحليل كشف التدفقات النقدية

الجدول (4)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية لمصرف أريبل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الأنشطة التشغيلية	نسبة النمو%	الأنشطة الإستثمارية	نسبة النمو%	الأنشطة التمويلية	نسبة النمو%
2018	30,869,139	----	1,717,412	----	353,128,412	----

2019	12,822,356	-%58	12,891,534	%65	326,335,808	-%8
2020	52,611,106	%31	228,019	-%98	296,826,857	-%9

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات.

يبين الجدول(4) أن صافي التدفق النقدي المستخدم من الأنشطة الإستثمارية في سنة (2019) بلغ أعلى نسبة النمو بمقدار (65%) ، مقارنة بصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية و الأنشطة التمويلية حيث إنخفض نسبة النمو الى (-58%، -8%)، وفي عام (2020) بلغ أعلى نسبة النمو (31%) من الأنشطة اتشغيلية ،و أقل نسبة النمو(-98%) من الأنشطة الإستثمارية ، و نسبة النمو (-9%) من الأنشطة التمويلية.

ثالثا": تقييم نتائج الأداء المالي لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل في السليمانية/ مساهمة خاصة

1- السيولة (نسبة تداول الموجودات و المطلوبات)

السيولة : تعني قابلية المصرف على الوفاء بإلتزاماته ، و أن تكون الموجودات ضعف المطلوبات أي بنسبة (2:1) و تحسب نسبة التداول وفق الصيغة الآتية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

الجدول (5)

مؤشر نسبة التداول لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول(2/1)
2018	512,339,461	251,748,778	2.0
2019	477,897,442	242,185,563	1.97
2020	475,513,976	213,440,681	2.2

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (5) أن نسبة التداول لسنة (2020) كانت (2.2) ، و هذه النسبة تشير الى وجود الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة بما يعادل ضعف المبلغ، وهي نسبة جيدة جدا" تعطي درجة عالية من الأمان لأصحاب الودائع و المستثمرين، كما هو الحال في سنة (2018)، وفي الوقت نفسه فإن نسبة التداول لسنة (2019) كانت (1.97) , و هي نسبة جيدة أيضا".

2- تحليل المديونية

تعتبر نسبة ديون المصرف أمرا" ضروريا" لتقييم ما إذا كان المصرف يتعرض للمخاطر مالية ، ويتم حساب نسبة الدين وفق الطريقة الآتية:

نسبة الديون الى إجمالي الأصول = إجمالي المطلوبات (مجموع الديون)/ إجمالي الأصول.

الجدول (6)

مؤشر نسبة الديون/الموجودات لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	(مجموع الديون)	إجمالي الأصول	نسبة الديون الى إجمالي الأصول %
2018	260,376,073	537,753,542	48
2019	247,124,739	516,720,812	48
2020	236,570,064	512,254,264	46

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول(6) أن نسبة الديون الى إجمالي الأصول في السنوات الثلاث (2018،2019،2020) كانت منخفضة و بنسبة (48،48،46)% على التوالي، و هذا مؤشر جيد يترتب عليه إنخفاض الديون و الأعباء على الشركة، ، فكلما كانت نسبة الديون الى إجمالي الأصول أقل من (50%) تشير الى إنخفاض المخاطر المالية التي يتعرض لها المالكون والمقرضين (الدائنون) و توفر هامش الأمان و الإستقرار لهم . في الوقت نفسه فإن المالكون يفضلون زيادة هذه النسبة لتعظيم العائد لهم من جهة و لإستمرار سيطرتهم من جهة أخرى.

3- نسبة تغطية الفوائد

و هي عملية حسابية تستخدم في التمويل لتقييم قدرة المصرف على تسديد ديونها و يتم إحتسابها كالآتي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة / مصروفات الفوائد

الجدول (7)

مؤشر تغطية الفوائد لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الربح قبل الضرائب و الفوائد	الفوائد المدينة (مصروفات الفوائد)	معدل تغطية الفوائد (مرة)
2018	3251154	513995	6.3
2019	(3338561)	558171	(5.98)
2020	(12636064)	745983	(16.9)

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (7) أن معدل تغطية الفوائد في سنة (2018) كانت (6) و هذا مؤشرجيد يدل على قدرة المصرف على تسديد الفوائد بمعدل (6) مرة بإستخدام السيولة التي تحققها خلال السنة، و في الوقت نفسه فإن المصرف خلال السنتين (2019،2020) تحقق خسارة ، و إن نسبة تغطية الفوائد ظهر بالسالب بمعدل (-5.98 ، -16.9)، فهذا مؤشر غير مقبول و خطر يدل على أن المصرف لا يمكنه تحقيق ما يكفي من النقود تكفي لتغطية ديون الفوائد على المدى الطويل.

4- نسبة الدين

وهذه النسبة توضح مدى إعتماد المصرف على الدين تساهم في تويل أنشطته، إذ يمكن إحتسابه كالآتي:

مؤشر نسبة المطلوبات / حقوق الملكية

الجدول (8)

مؤشر نسبة المطلوبات/ حقوق الملكية لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2020،2018،2019)-(ألف دينار عراقي)

السنة	إجمالي الديون و الإلتزامات	حقوق المساهين	نسبة الدين الى حقوق الملكية %
2018	260376073	12377469	2.1
2019	247124739	8492805	2.9
2020	236570064	10684200	2.2

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (8) أن نسبة الديون الى حقوق الملكية في سنة (2019) كانت (2.9%) و هو أكبر من (1) هذه نسبة مرتفعة تشير الى أن المصرف لديه ديون أكثر من حقوق الملكية و كذلك الحال في السنوات (2018 و 2020) كانت (2.2 2. ,) و هي نسبة مرتفعة أيضا" قد تكون المصرف معرضة لخطر عدم القدرة على سداد ديونها.

5- تحليل الربحية

نسبة الربح / حجم الإستثمار = صافي الربح / الإستثمارات الإجمالية

الجدول(9)

مؤشر نسبة الربح/الإستثمار لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الأرباح الصافية	الإستثمارات الإجمالية	الربح/ الإستثمار
2018	2,289,876	789,437	290
2019	(3,896,732)	789,474	-(493)
2020	(13,382,047)	789,474	-(1695)

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين الجدول (9) أن نسبة الربح الصافي الى الإستثمارات الإجمالية في سنة (2018) كانت (290%) وهي نسبة عالية جدا" و هذا يدل على أن المصرف قد تحسن في أداءه في إستثمار الأموال لديه ، على أن هذه النسبة بدأ بالإنخفاض خلال السنوات (2019،2020) و بنسبة (493-،1695__) على التوالي , و هذا دليل على أن المصرف لم يتمكن من توظيف أموال الموجودة لديه مما يعود عليه بالعائد ويعود السبب في ذلك الى إنخفاض نسبة ودائع العملاء و كذلك إنخفاض في حق الملكية.

6- مؤشر العائد

توضح هذه النسبة للمساهمين نسبة العائد المتحقق على إستثماراتهم في حق الملكية و يتم إحتسابه كالآتي:

العائد/حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حق الملكية

الجدول (10)

مؤشر العائد/ حق الملكية لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الأرباح الصافية	حقوق المساهين (حق الملكية)	العائد/ حقوق المساهين %
2018	2289876	12,377,469	18.5
2019	(3896732)	8,492,805	-(45.8)
2020	(13382047)	10,684,200	-(125.2)

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (10) أن نسبة العائد على حقوق الملكية في سنة (2018) كانت (18.5%) وهي نسبة مرتفعة الى حد ما و هذا المؤشر يدل على تحقق المصرف أرباحا" في تلك السنة ، و يبين قدرة المصرف على تعظيم ثروة المساهمين , أما خلال السنوات (2020, 2019) فإن المصرف تحققت خسارة لذلك فإن نسبة العائد/حق الملكية (-45.8,- 125.2) على التوالي ، و هذه نسبة منخفضة جدا" و بهدف معالجة هذه الحالة على المصرف أن تحسن من أداءها و أن تغير من سياساتها بشكل تتفق مع أنشطتها.

7- نسب العائد / الموجودات

وتمثل قدرة المصرف على كيفية إستخدام إجمالي موجوداتها في تحقق الأرباح ويتم إحتسابه كالآتي:

نسبة العائد / الموجودات = الأرباح الصافية / الموجودات الإجمالية

الجدول (11)

مؤشر العائد/ الموجودات لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الأرباح الصافية	إجمالي الموجودات	العائد على الأصول %
2018	2289876	537753542	0.42
2019	(3896732)	516720812	-0.75
2020	(13382047)	512254264	-2.61

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (11) أن نسبة العائد على الأصول خلال السنوات الثلاث كانت منخفضة جدا"خلال السنوات (2019-2020) حقق خسارة بنسبة (-0.75،-2.61)% على التوالي، و هذا يدل على سلبية أداء المصرف و عدم القيام بإجراء تغييرات في سياساتها بشكل تحسن من أداءها المالي، فعلى المصرف أن يقوم بإستثمار أموالها في مشاريع أخرى تحقق من خلاله أرباحا" صافيا" , من جهة أخرى فعلى المصرف القيام بإبعاد الموجودات غير نافعة التي تعرضها للخسارة المالية.

8- توظيف الأموال

توظيف الأموال = الإئتمانات النقدية / الودائع الإجمالية

الجدول (12)
مؤشر توظيف الأموال لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل للسنوات المنتهية في 31/كانون الأول (2018,2019,2020)-(ألف دينار عراقي)

السنة	الإئتمان النقدي	إجمالي الودائع	توظيف الأموال
2018	158,421,612	194,765,802	81.3
2019	150,772,160	176,702,425	85.3
2020	177,897,645	134,695,960	132

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قائمة الدخل و التقارير السنوية لمراقب الحسابات

يبين جدول (12) أن نسبة توظيف الأموال في سنة (2020) كانت (132%) و هي نسبة عالية جدا"، إذ قام المصرف بتوظيف أموال الحسابات الجارية والإدخار و الودائع الثابتة بشكل جيد ، و في الوقت نفسه حقق المصرف نسبة عالية من توظيف الأموال في سنة (2018،2019) ، إذ بلغت (81.3% ،85.3%) على التوالي.

المبحث الرابع
الإستنتاجات و التوصيات

أولا": الإستنتاجات

من أهم الإستنتاجات التي تم التوصل اليها في البحث نلخصها في الآتي:

1-الإستنتاجات النظرية

1- يعتبر التحليل المالي وسيلة من وسائل تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية في ظل التطورات التي تواجهها من أجل ضمان إستمراريتها
2- إن عملية التحليل المالي ذات أهمية كبيرة لإتخاذ القرارات، بحيث تستفاد منها كثير من الأطراف داخل المصارف و خارجها من خلال النتائج التي يتم التوصل اليها من التحليل في النهاية.
3- تساهم عملية التحليل المالي في وضع الخطط المستقبلية في المدى الطويل و القصير بدقة فائقة.
4- إحتفاظ المصرف بنسبة السيولة الموجودة لديه بدرجة عالية وعدم القيام بإستثمارها ، يؤثر سلبا" على مقدار العائد و يقلل من الربحية.

2-الإستنتاجات العملية

1- إن نسبة تداول الموجودات و المطلوبات كانت جيدة خلال سنوات(2018،2020) ،و هذه النسبة تعطي درجة عالية من الأمان لأصحاب الودائع و المستثمرين، ولكن إنخضت هذه النسبة خلال سنة (2019).
2- إن نسبة الديون الى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث كانت منخفضة و هذا مؤشر يدل على إنخفاض الديون والأعباء و المخاطر المالية التي يتعرض لها المساهمون و الدائنون، و توفر لهم الإستقرار و الأمان.
3- إن نسبة تغطية الفوائد الى إجمالي الربح كانت مرتفعة خلال سنة (2018) وهذا يدل على قدرة المصر على تغطية إلتزاماته ،و إنخفضت هذه النسبة خلال السنوات(2019-2020)، ويعود السبب في ذلك الى تحقق المصرف خلال السنوات المذكورة.
4- إن نسبة الديون الى حقوق الملكية كانت مرتفعة خلال سنوات البحث و هذا يتعرض المصرف لمخاطر عدم القدرة على سداد إلتزاماته المالية.
5- إن نسبة الربحية الى حجم استثمار كانت مرتفعة خلال سنة (2018) وهذا يدل على أن المصرف أستثمر أمواله بشكل جيد، إلا أن هذه النسبة بدأ بالإنخفاض خلال السنوات (2019-2020)، و يعود السبب في ذلك الى إنخفاض ودائع العملاء نتيجة لضروف خارج عن إرادة المصارف في إقليم كوردستان.
6- إن نسبة الربحية منخفضة في المصرف قياسا" الى حجم موجوداتها و مصادر الأموال المتاحة ، مما يدل على عدم وجود فرص إستثمارية يمكن من خلالها تحقيق العائد.
7- إن نسبة توظيف الأموال في المصرف خلال سنوات البحث كانت مرتفعة و يعود السبب في ذلك قيامه بتوظيف أموال الحسابات الجارية و الإدخار و الودائع الثابتة بشكل جيد قياسا" بالإئتمان النقدي.

ثانيا": المقترحات

من خلال نتائج البحث توصي الباحثتان بالآتي:

1- ضرورة الإهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من أهمية في الإطلاع على البيانات التي تحتويها القوائم المالية ، و التعرف على المركز المالي للمصارف، فمن خلاله يتم تحسين الأداء المالي.
2- قيام المصرف بزيادة موجوداته مقارنة بالمطلوبات وذلك من أجل تحقيق أعلى نسبة التداول لتمكنه من الوفاء بإلتزاماته.
3- ضرورة قيام المصرف بإستثمار أمواله في مجالات مختلفة، و توظيف أمواله عن طريق منح السلف و القروض .
4- قيام المصرف بزيادة رأسماله بما يتناسب و حجم الموجودات و الودائع لديها من أجل تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها.
5- قيام المصرف بالعمل على إعادة النظر في سياساتها الخدمية المتبعة من قبله و ذلك من أجل زيادة و تحسين إيراداتها.
6- العمل على تقليل نسبة الإقتراض من أجل تغطية العجز في الأنشطة الإستثمارية و التمويلية.
7- ضرورة إهتمام المصرف بتحسين أداءه المالي من خلال قيامه بتقيم الأداء المالي و كشف نواحي الضعف و القوة في مركزها المالي من فترة الى أخرى.

المصادر و المراجع

أولا":المصادر العربية:

1– الرسائل و الأطاريح:

بلغالي،عائشة،(2017)،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت،شهادة الليسانس المهني،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
السنيدي، مصطفى محمد جاسم محمد،(2015)، أثر الإندماج على الأداء المالي ، رسالة الماجستير MBA في المحاسبة قسم إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.
شتات، إيمان مفيد محمد،(2023)، دور إستخدام التحليل المالي في تقييم إستمرارية الشركات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات)، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ،كلية الأعمال ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن .

عبدالرؤوف، نعيمة، و العرابي، فتيحة،(2022)، إستخدام تحليل القوائم المالية و دوره في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة شركة سونلغاز للإنتاج و التوزيع بأدرار للفترة (2017-2020)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أحمد دراية-أدرار-، الجزائر.

عبدالقادر،عمير، و محمد، علالي،(2017)، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة،دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP، خلال الفترة 2012-2014،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر.

عقيلة، كارموش و فاطمة ، المقدم، (2022)، دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة ميدانية لمؤسسة الأثاث و البناء المعدني خميس مليانة، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة، الجزائر.

ليندة، بومجيرك، و مريم، حميرون،(2020)، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن-جيجل-،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر.

يمينة ،بلعيد و الخالدية، فودي(2017)،دور التحليل المالي في تقييم الأداء للمؤسسة الإقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية صوفاك تيسمسيلت،رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي ، الجزائر.

محمد، بنية،(2019)،مطبوعة: محاضرات في التحليل المالي (السنة الأول :ماستر تخصص تسويق الخدمات،تسويق فندقي و سياحي)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم التجارية، الجزائر.

الهلالي، نورة محسن دخيل،(2022)، قياس و تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011-2020)،رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية و المصرية ، كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة كربلاء، العراق.

ليلية ، بن عياش ، و منى ، بو الواردات،(2021)، محددات الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ،رسالة ماجستير أكاديمي، دراسة قياسية لمجمع صيدال خلال فترة (2010-2019) ، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.

2- المجلات العلمية:

بوشلاغم، عميروش،(2020)، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (31) ، عدد (1).

جدو،آمينة بن ،ميهوب،مسعود،(2021)،تقييم كفاءة و فعالية الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية،دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010-2019)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، المجلد 08، العدد 02-جوان 2021.

حبيب،محمد جعفر حسن،(2020)، أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية-دراسة تطبيقية،مجلة البديل الإقتصادي، مجلد (7)، عدد (02)، ص:54-67.

حمزة، حسن كريم و خلف،محمد أحمد،(2023)،أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة أداء المصارف، مجلة الإدارة و الإقتصاد/ جامعة الكربلاء، العدد الخاص، العراق.

الدباس،سميرة خالد علي،(2022)، التحليل المالي و أنواعه و أهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، الإصدار الخامس،العدد خمسون، ISSN:2663-5798

رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان،(2018)،دور إستخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك و الخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية،المجلد 5، العدد 2، غزة،فلسطين.

الزهراء،كروشة فاطمة،و الزهرة ، ديش فاطمة،(2022)، دور المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك الناشطة في السوق الأردني للفترة (2016-2020)، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد(05)، العدد(02)،الجزائر.

عبود، سالم محمد،(2013)، تقويم أداء المصارف التجارية بإستخدام أدوات التحليل المالي، دراسة تطبيقية في مصرف دجلة و الفرات للتنمية و الإستثمار، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الإقتصادية، المجلد (3)، العدد (5).

فارس، دينا زين العابدين سعيد،(2017)، دور أدوات التحليل الإستراتيجي للتكلفة في تحسين الأداء المالي للمنشأة الصناعية (دراسة حالة) ، مجلة البحوث المحاسبية abj ، المجلد(6).

الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار، و القضاة، مصطفى عبدالله، (2015)، أثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي(2005-2011)، مجلة المنارة للبحوث و الدراسات ، الأردن.

اللحام، محمود عزت و عزريل،أيمن هشام،(2016)، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الإقتصادية،دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد (49)، بغداد، العراق

كبسور،عبدالرحمن عبدالله و،خير،نشوى عمر محمد و،كبر، أسامة حسين محمد، (2019)، دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي و الإنحرافات في المصارف، مجلة نيل الأبيض للدراسات و البحوث، جامعة النيل الأبيض ،العدد (13)،السودان.

3- التقارير السنوية:

التقرير السنوي و البيانات المالية لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل في محافظة السليمانية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020.

تقرير مراقب حسابات المصرف في 6/9/(2021).

تقرير مجلس إدارة المصرف،(2020)

4-الكتب:

الخيري، محمد مدحت،(2013)، التحليل المالي للكشف عن الإنحراف و الإختلاس،الطبعة الأولى، الصايل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

الزبون، عطاالله علي،(2010)، إستراتيجيات التحليل المحاسبي، دار المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع ، إربد ، الأردن.

الخطيب،محمد محمود،(2010)،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى،دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن.

5- المواقع الألكترونية:

الشيخ، فهمي مصطفى،(2009)،التحليل المالي،الطبعة الأولى،SME Financial، رام الله ،فلسطين Sme@palne.com.

عجيزة، رجب ،(2023) ، التحليل المالي، مكتبة نور، https://www.noor-book.com تأريخ الزيارة 2024/2/10.

ثانيا": المصادر باللغة الأجنبية

Kaldybekova, S. (2018). Evaluation of the company's financial performance through financial analysis methods (master thesis, Masarykova univerzita, Ekonomicko-správní fakulta).

Majeed, M. T., & Zainab, A. (2021). A comparative analysis of financial performance of Islamic banks vis-à-vis conventional banks: evidence from Pakistan. ISRA International Journal of Islamic Finance, 13(3), 331-346.

Nataraja, N. S., Chilale, N. R., & Ganesh, L. (2018). Financial performance of private commercial banks in India: multiple regression analysis. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(2), 1-12.

Niroula, P. (2012). Financial Performance Analysis of Commercial Banks (Doctoral dissertation, Faculty of Management).

Palamalai, S., & Britto, J. (2017). Analysis of financial performance of selected commercial banks in India. Srinivasan, Palamalai and Britto, John (2017),"Analysis of Financial Performance of Selected Commercial Banks in India", Theoretical Economics Letters, 7(7), 2134-2151.

RAMACHANDRAN, M. R., & KANDHAKUMAR, M. P. (2019). AStudy on Financial Performance Analysis of Alangulam Primary Agriculture Co-Operative Credit Society, Alangulam, Tirunelveli District. Journal of Interdisciplinary Cycle Research, 11(12), 595-604.

Suresh, R., Huq, S. M., & Arunachalam, L. (2020). A Study On Financial Performance Analysis With Reference To Super Auto Forge Pvt Ltd. Ilkogretim Online, 19(3), 4715-4721.